

منظمة العفو الدولية

© AI

منظمة العفو الدولية 8 مارس/أذار 2007

الحملة العالمية لمنظمة العفو الدولية من أجل الكرامة الإنسانية

«الفقر، مثله مثل العبودية والتفرقة العنصرية، ليس أمراً طبيعياً. فهو من صنع الإنسان، ويمكن التغلب عليه واجتثاثه عن طريق أفعال البشر. والتغلب على الفقر ليس إيماءة تتصل بالإحسان. وإنما هو فعل عدالة. وهو الحماية لحق إنساني أساسي، الحق في الكرامة، وفي العيش الكريم.»

نيلسون منديلا

قابلة للتطبيق بقوة القانون، ويصدق هذا على نحو خاص على تلك الانتهاكات التي تحتل من الفقر موقع القلب. وما زال من الصعب محاسبة أولئك الذين يقوضون حقوق الإنسان، ويدفعون الناس دفعاً نحو الفقر. فالحكومات تنكر مسؤوليتها عن الآثار التي تترتبها سياساتها على الحقوق الإنسانية لمن يعيشون خارج حدودها؛ بينما تسعى الشركات في أكثر الأحيان إلى تجنب المسؤولية عن الآثار التي تترتبها أنشطتها على الحقوق الإنسانية للبشر، داخل حدود الأوطان وفيما ورائها.

أما البرامج العالمية للتنمية، فلا تأخذ في الحسبان على نحو كاف حقوق من يعيشون حالة الفقر، كما إنها تمتنع حتى اليوم عن الترويج للتمتع الشامل بحقوق الإنسان. ومن يعيشون في الفقر غالباً ما يكونون بلا صوت وفي العادة يستثنون من المشاركة في القرارات التي تصوغ حياتهم – فالتنمية ما زالت في الغالب الأعم أمراً يهبط على هؤلاء، عوضاً عن أن يتم بالتشاور معهم. أما الآثار التي تخلفها التنمية على الحقوق الإنسانية لمن يعيشون في الفقر فنادر ما يتم قياسها حتى يومنا هذا.

إن حركات المجتمع المدني قد تجمعت خلف الدعوات الرامية إلى إيجاد رد على الفقر يعترف بحقوق الإنسان. وقد شهدت السنوات الأخيرة نشاطاً غير مسبوق لتعزيز المسؤوليات العالمية عن اجتثاث الفقر. وبناء على ذلك، ستطلق منظمة العفو الدولية حملة من أجل رد على الفقر يؤكد على واجبات من هم في سدة السلطة في أن يحترموا الحقوق الإنسانية لكل شخص ويحموها ويحققوها، بما في ذلك حق أكثر الناس تهميشاً وحق من يعيشون في حالة من الفقر في أن يملكو مصيرهم بأيديهم، ولا سيما في أن يحاسبوا المسؤولين عن الانتهاكات التي تعرضت لها حقوقهم الإنسانية، سواء أكانوا أشخاصاً أم مؤسسات.

تطلق منظمة العفو الدولية في 2008 حملة بشأن الفقر وحقوق الإنسان.

والفقر ليس مجرد ضالة في الدخل؛ وإنما الحرمان من التمتع بالموارد وبالقدرة وبالأمن وبالسلمة التي يحتاجها البشر من أجل تحقيق حقهم الإنساني في العيش بكرامة.

فمع اقتربنا من الذكرى الستين لتبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تزال تطلعات البشرية من أجل عالم خلو من الحاجة، وكذلك من الخوف، تنتظر التحقيق بالنسبة لملايين البشر ممن يعانون الفاقة، ويحرمون على نحو روتيني من العديد من الحقوق الإنسانية، إن لم يكن منها جميعاً.

ووراء صقيع البيانات الإحصائية المتعلقة بالفقر، ثمة قصص لم تجد في العادة من يرويها عن التمييز والإهمال والإساءة. فالفقر ليس سوى نتاجاً للإهمال والتمييز على أيدي الحكومات وسواها من أرباب السلطة، ونتيجة لغياب إرادة تغيير الأمر الواقع. ومع ذلك، فإن المسؤولين عن الانتهاكات التي تولد الفقر لا يخضعون للمساءلة، بينما يحرم من تطالهم غائلته من المعرفة والقوة اللازمتين لصياغة مستقبلهم.

إن البشر هم الذين يتسببون في الفقر – فهو حصيلة قرارات تتخذها الحكومات والشركات والمؤسسات وسواها ممن يملكون القوة الكفيلة بتغيير حياة البشر نحو الأفضل. وإن كسر الحلقة المفرغة للفقر والإقصاء ممكن عن طريق القتال ضد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحركهما وتبقي عليهما. ومع ذلك، فإن من يمسكون بزمام السلطة لا يتحملون المسؤولية الكاملة عما تفضي إليه أفعالهم من آثار على الحقوق الإنسانية لمن يعيشون في الفقر. فليست جميع حقوق الإنسان

القسري في أفريقيا، في كل من أنغولا وزمبابوي، ومن أجل المطالبة برد الحقوق التي ضاعت بسبب عمليات الإخلاء القسري، مثل الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية.

وستجمع الحملة سوية المشاريع المتماثلة ضمن أجنحة عالمية واحدة للدعوى والأنشطة الرامية إلى إحداث التغيير على المستوى العالمي، وكذلك على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.

لماذا نحن؟

ظلت المنظمات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان صامته وغير نشطة لفترة أطول مما يجب في وجه الانتهاك الفظيع للكرامة الإنسانية الذي يتعرض له ملايين البشر ممن يعيشون في الفقر.

وتكمن أوجه قوتنا في أبحاثنا وتحركاتنا لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ومنهجنا هو توثيق حياة الأفراد لتبيان كيف أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، وللتصدي للانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وسننقل هذا إلى الحملة من أجل الكرامة الإنسانية. ويعطينا استقلالنا عن أي حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية مصداقية في ذلك، كما يمكننا من أن نجر بصوتنا دون قيد ضد انتهاكات حقوق الإنسان التي تفاقم الفقر. ودورنا كدعاة لحقوق الإنسان، وليس كجهة مانحة للمساعدات الإنسانية، يتيح لمن يعيشون الفقر بأن يتكلموا بحرية إلينا عن حالات إساءة استخدام السلطة، كي نبذل عنها ونتحرك بشأنها.

ونهدف من وراء هذه الحملة كذلك إلى زيادة قدراتنا في مجال الأنشطة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويتيح لنا أعضاءنا وأنصارنا البالغ عددهم 2.2 مليوناً، وشبكات الناشطين الواسعة الممتدة على نطاق العالم بأسره، أن نغرس المبادئ العالمية في التربة المحلية، بينما يعزز هيكل عضويتنا الديمقراطي من قوة رسالتنا بسبب ما نتمتع به من مساهمة مباشرة أمام قواعداً من الناشطين في مختلف أنحاء العالم. ولدنا 40 عاماً من التجارب عملنا خلالها على نحو مباشر مع الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان؛ ونهدف من وراء هذه الحملة أيضاً إلى مزيد من التنوع وإلى العمل مباشرة مع من يعيشون غائلة الفقر، ومع ممثلهم.

ولدى منظمة العفو الدولية إمكانية للوصول إلى الأشخاص والمؤسسات التي تملك بزمام السلطة، وتستطيع المساعدة على إسماع أصوات الفقراء والمهمشين.

إن الحلول يجب أن تأتي من المتضررين، وينبغي للمجتمع المدني

من نحن؟

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم نحو 2.2 مليون شخص يناضلون من أجل حقوق الإنسان. ونعمل من أجل عالم يتمتع فيه كل شخص بجميع حقوق الإنسان التي كرّسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية. ونقوم بإعداد الأبحاث وبتنظيم الحملات وبالمناشدة وبالبحث من أجل إنهاء جميع انتهاكات حقوق الإنسان. ومنظمة العفو الدولية مستقلة عن أي حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين؛ وعملنا في جُلّه ممول بمساهمات من العضوية ومن المنح التي يتبرع بها الجمهور. ولدى منظمة العفو ناشطون في أكثر من 80 بلداً، وفي جميع أقاليم العالم.



وسيكون لحملتنا مطالب رئيسية ثلاث

المساءلة

فلمن يعيشون عائلة الفقر الحق في أن يحاسبوا الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر عليهم. وينبغي أن تكون جميع حقوق الإنسان قابلة للتطبيق بموجب القانون، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ينبغي أن يخضع جميع المسؤولين، بمن فيهم الشركات والحكومات الوطنية والأجنبية، وكذلك البنك الدولي، للمساءلة القانونية عن الآثار التي خلفتها أنشطتها على حقوق الإنسان.

تمتع الجميع بالحقوق

على الحكومات تعزيز المساواة وضمان عدم التمييز في برامج اجتثاث الفقر داخل البلاد وخارجها. وينبغي أن تكفل المشاريع العالمية للتنمية حماية أكبر للحقوق الإنسانية لمن يعيشون في الفقر، بحيث تتضمن هذه الترخص من أنماط الإقصاء وزيادة التمتع بالموارد والخدمات الرئيسية، بما فيها الأراضي والسكن والرعاية الصحية.

احترام الكيان الذاتي للأشخاص - وحقوقهم في السيطرة على حياتهم

إن ينبغي احترام من يعيشون في حالة من الفقر وتمكينهم بصفتهم الأدوات الرئيسية للنضال من أجل الحق في الحياة والكرامة. فينبغي على الحكومات والشركات وسواها ممن يمسكون بزمام السلطة احترام ما يلي:

◀ **حق هؤلاء في المعرفة** - وعلى سبيل المثال، معرفة السبل لحماية أنفسهم من العدوى بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز أو من العواقب المحتملة لاستخراج الموارد الطبيعية من أراضيهم؛

◀ **حقوقهم في المشاركة** وفي الاحتجاج - أي المشاركة الحقيقية في تقرير التبعات التي ستخلفها التنمية والاستثمارات عليهم، والتمتع بالقدرة على الجهر برأيهم وبال دفاع عن حقوقهم دون خوف أو تهريب.

لقد تحققت نجاحات تُظهر أن التغيير المستدام غير ممكن إلا بتكبير من يعيشون في الفقر. وحملتنا استدعو إلى تغييرات تطال القوانين والسياسات والممارسات بحيث يستطيع من يعيشون في الفقر، ومن يعملون من أجلهم ومعهم، مساءلة من يمسكون بزمام السلطات عما يتركبونه من انتهاكات لحقوق الإنسان. فبهذه الطريقة، يصبح من الممكن، بحسب اعتقادنا، صون الحقوق الإنسانية والكرامة البشرية لجميع الأشخاص.

الأهداف الاستراتيجية العالمية

ستُضم الأهداف العالمية للحملة بحيث تناسب المنظورات الإقليمية والوطنية:

1. **يجب إخضاع منتهكي الحقوق الإنسانية لمن يعيشون في الفقر للمساءلة.**

◀ **فباعترافها** بواجباتها حيال حقوق الإنسان ضمن مساعداتها وتعاونها الدوليين:

◀ **تُغيّر** الحكومات والبنك الدولي من سياساتها لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيقها في التنمية والاستثمار الدوليين.

◀ **وتتخذ** الحكومات والبنك الدولي خطوات فعالة من أجل مراقبة تأثيرات تنميتها واستثماراتها الدولية على حقوق الإنسان.

◀ **وبجعلها** جميع حقوق الإنسان واجبة التطبيق قانوناً:

◀ **تضمن** الدول تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أنظمتها القضائية الوطنية، ولدى محاكم ولجان حقوق الإنسان الإقليمية.

◀ **يُنشئ** مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة آلية فعالة للشكاوى لتوفير الإنصاف الدولي لضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذين يحرمون من الإنصاف داخل أوطانهم.

◀ **وبإنشاء** الدول والمنظمات الدولية أطراً قانونية أقوى لمساءلة الشركات، ولا سيما شركات الصناعات الاستخراجية والدوائية، عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان تسهم فيها.

2. **يجب أن يتمتع جميع من يعيشون في حالة فقر بالقدرة على ممارسة الحقوق على قدم المساواة مع الآخرين.**

◀ **باحترام** برامج التنمية واجتثاث الفقر حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيقها:

◀ **تضمن** الحكومات والهيئات الدولية أن تتصدى خطط العمل الرامية إلى تحقيق أهداف ألفية التنمية، والاستراتيجيات الأخرى لتقليص الفقر، لانتهاكات حقوق الإنسان الكامنة وراء جذور الفقر.

◀ **تضمن** الحكومات والهيئات الدولية احترام عدم التمييز، وإلغاء أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وإعطاء الأولوية للأشخاص الأشد تضرراً.

◀ **وتعطي** الحكومات الأولوية للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان التي تولد الفقر لدى النساء.

◀ **وباتخاذ** الحكومات التدابير لضمان الحماية القانونية لحق الفقراء في السكن وفي الأرض وفي الموارد الأخرى، بما في ذلك الحماية من الإخلاء القسري، ولحق كل شخص في السكن الكافي وفي المساواة بين الجنسين في حقوق السكن، وحقوق السكان الأصليين في الأراضي.

◀ **وبتغيير** الحكومات والفاعلين الدوليين وشركات الصيدلة سياساتها وممارساتها لضمان تمتع من يعيشون في حالة من الفقر بالرعاية الصحية وحصولهم على الأدوية الأساسية.

3. **ينبغي السماح لمن يعيشون في حالة من الفقر بممارسة النيابة الفعلية عن أنفسهم كقادة في مكافحة الفقر.**

◀ **باحترام** الحكومات والفاعلين الدوليين والشركات حق من يعيشون في حالة من الفقر في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من المطالبة بحقوقهم ومن حماية صحتهم والمشاركة في عمليات صنع القرار.

◀ **باحترام** الحكومات وغيرها من الفاعلين ذوي الصلة حق من يعيشون في حالة من الفقر في حرية التعبير وفي الاحتجاج وفي حماية مصالحهم.

◀ **باعتراف** الحكومات والفاعلين الدوليين والشركات بحق من يعيشون في حالة من الفقر في المشاركة في الخطط والقرارات المتصلة بحقوقهم وقدرتهم على التخلص من الفقر، واحترام هذا الحق.

موضوعات ومشاريع محددة

ستركز الحملة على التأثيرات الناجمة عن الحرمان من الكرامة الإنسانية على صحة الأشخاص وأسرههم - وهذان مجالان تترتب على الحرمان منهما آثار مزمنة وعميقة على جميع حقوق الإنسان.

فاعتلال الصحة هو سبب للفقر ونتيجة له في آن، وكثيراً ما يكون نتيجة لانتهاكات لحقوق الإنسان. وستركز الحملة بصورة خاصة على وفيات الأمهات وعلى العدوى بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وحقوق الإنسان.

إن الحمل ليس مرضاً، وعلى الرغم من ذلك، فإن امرأة واحدة تموت كل دقيقة، بينما تواجه نساء أخريات كثر اعتلالاً موهناً لصحتهن، نتيجة لظروف تنشأ بسبب الحمل والولادة. وتتضمن أسباب هذه الوفيات عمليات الإجهاض غير الآمنة، وعدم توافر الرعاية الصحية الطارئة الشاملة على نحو سهل المنال، والزيجات المبكرة. وكل هذه الأسباب يمكن الحيلولة دونها، وأغلبيتها العظمى تحدث في آسيا وفي

الدول الأفريقية جنوب الصحراء. وتعتبر عواقب ذلك نحو أجيال المستقبل مع تسرب الأطفال من المدارس للقيام بدور الوالدين وراعي الأسرة وكاسب الرزق. ومن يعيشون في الفقر لا يتمتعون بالفرصة على قدم المساواة مع الآخرين في الحصول على المعلومات الصحية والتربية الجنسية والخدمات الصحية والأدوية الأساسية. وهذا يحرمهم من الحق في السيطرة على حياتهم الإنجابية، ومن حماية أنفسهم من أمراض محتملة مميتة.

إن ملايين البشر على نطاق العالم بأسره يعيشون في أوضاع سكنية مزرية، ودونما فرصة للحصول على المستويات الأساسية الدنيا من الماء النظيف أو الصرف الصحي أو الرعاية الصحية أو الأمن أو التعليم. وعندما يبتكر الفقراء حلولهم الخاصة للسكن، كثيراً ما تُمرق بيوتهم ويتركون بلا مأوى. فمنذ العام 2000، تم إخلاء ما لا يقل عن ثلاثة ملايين إنسان قسراً في أفريقيا وحدها. وفي العديد من الأماكن، تُحرم النساء من المساواة في الحقوق مع الرجل فيما يتعلق بملكية العقارات والأراضي، بينما يجري تجاهل حقوق السكان الأصليين في الأرض لصالح كبار رجال الأعمال. وستركز هذه الحملة على عمليات الإخلاء القسري، وعلى الحق في السكن الكافي للجميع، وعلى التمييز بين الجنسين في ملكية العقار والأراضي، وعلى حقوق السكان الأصليين في أراضيهم.

كما ستركز منظمة العفو على عدد محدود من مشاريع الأبحاث والحملات القوية في بلدان مهمة من شأنها إظهار كيف أن البشر يجبرون على العيش في حالة من اندام الأمن الاقتصادي والجسدي والاجتماعي نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان. وسيمكنا هذا من النضال من أجل معالجة حالات فردية تتصل بتلك الانتهاكات بينما نقوم ببناء جهودنا المتسارعة لتطبيق سياسة أكثر شمولاً ونعمل على إحداث تغييرات قانونية على المستويين الوطني والدولي تسد الهوة التي تعبر منها هذه الانتهاكات.

وسيدعو عملنا بشأن بعض الانتهاكات المهمة لحقوق الإنسان التي تؤثر سلباً على الصحة والأسرة إلى تغييرات في شتى أنحاء العالم بخصوص مقاربة قضية اجتثاث الفقر. فعلى الصعيد العالمي، اعترف المجتمع المدني منذ زمن بعيد بأن اجتثاث الفقر لا يتم عن طريق الإحسان، وإنما يتعلق في الأساس بالعدالة. وهدفنا هو المساعدة على تحويل هذا الأمر إلى واقع قائم تنبثق جذوره بثبات عن الواجبات المعترف بها لحقوق الإنسان، ويتمتع بحماية القانون.

بعض مشاريعنا في أنحاء مختلفة من العالم

الخمسة عشر عاماً، سلطت منظمة العفو الدولية الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بحرمان السكان الأصليين في الأمريكتين من حقوقهم في الأراضي. حيث تعمل منظمة العفو في بيرو لضمان احترام السلطات لحق نساء السكان الأصليين في تلقي المعلومات والرعاية الصحية لتقليص المستويات المرتفعة لديهن من وفيات الأمهات. كما ننظم حملات ضد عمليات الإخلاء